٦٩

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ / يناير ٢٠٢٤م

الملك فيصل والعلاقات السعودية اليابانية وأثرها على موقف اليابان من حرب أكتوبر ١٩٧٣م

د. عبدالحكيم الطحاوي

أستاذ التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية
المتخصص في العلاقات الخارجية السعودية

الملك فيصل والعلاقات السعودية اليابانية وأثرها على موقف اليابان من حرب أكتوبر ١٩٧٣م

د. عبدالحكيم الطحاوي

أستاذ التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية
المتخصص في العلاقات الخارجية السعودية

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٥هـ

الطحاوي ، عبدالحكيم
الملك فيصـل والعلاقات السعودية اليابانية وأثرها على موقف اليابان من حرب أكتوبر ١٩٧٣م. / عبدالحكيم الطحاوي - ط١. - الرياض، ١٤٤٥هـ

٤٢ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (دراسات؛ ٦٩)

رقم الإيداع: ١٤٤٥/١١٨٧٠
ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٣٦٠_٢٦_٢

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

مقدمة	٦
تمهيد: اليابــان - الموقــع والأهميـــة	٧
أولاً: بداية العلاقات السعودية اليابانية:	٨
ثانياً: المــلك فيصــل وزيــارته لليــابان:	١٢
ثالثاً: أثر الزيارة على موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتــوبر ١٩٧٣م:	١٥
الخاتمة	٢٦
الملاحق	٢٩
المراجع	٣٦

مقدمة

تُعد اليابان من الدول المهمة، التي نهضت اقتصادياً، حتى أصبحت من أبرز القوى الاقتصادية في عالم اليوم؛ ولذلك أخذت دول العالم تعمل على الاستفادة من التجربة اليابانية، التي انطلقت بعد أن دمرتها القنابل الذرية الأمريكية في عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م، إبان الحرب العالمية الثانية. وقد لمح الملك فيصل ذلك؛ فجعل اليابان في مصاف الدول، التي يمكن للمملكة العربية السعودية، أن تستفيد من تجربتها الرائدة في الاقتصاد، من ناحية، ومن ناحية أخرى، للاستفادة من دعم اليابان للقضية العربية، التي لم تكن اليابان تعلم عنها الكثير. لذلك توجه لزيارة اليابان، كأول زعيم عربي، يقوم بزيارتها، وذلك في العام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، وليعمل على شرح القضية الفلسطينية لقادة اليابان، من أجل كسب موقفهم، وتقديم الدعم لقضية العرب الأولى، في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد جاء ذلك في مرحلة الإعداد لحرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م.

ولعل ذلك جعل توضيح هذه الأمور، من الأشياء المهمة، التي تبرز دور الملك فيصل في هذا التوجه للعلاقات الخارجية السعودية، فكان اختيارنا لها كموضوع تحت عنوان: «**الملك فيصل والعلاقات السعودية اليابانية، وأثرها على موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م**»، والذي سنقوم بدراسته، بتتبع منهج البحث التاريخي، وهو الموضوع الذي بدأته بتمهيد عن اليابان: الموقع والأهمية، لتعريف القارئ على الدولة المعنية بالدراسة، ثم بداية العلاقات السعودية اليابانية، وتولي الملك فيصل، وزيارته لليابان، ثم توضيح أثر الزيارة على موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، ثم خاتمة فيها أبرز نتائج الدراسة، وذلك بما أتيح لنا من مصادر؛ سواء من وثائق من الخارجية اليابانية، أو البريطانية، أو الأمريكية، أو المراجع العربية، وكذلك الدوريات التي ساعدت في ربط الأحداث، سواء بلغات عربية أو أجنبية.

ونسأل الله أن تكون هذه الدراسة إضافة للدراسات التي تهتم بدور الملك فيصل في العلاقات الخارجية السعودية والمكتبة العربية، التي تعنى بتاريخ العرب الحديث والمعاصر، والعلاقات الدولية.

والله ولي التوفيق،،

تمهيد

اليابــان - الموقــع والأهميـــة

تقع إمبراطورية اليابان في أقصى شمال شرقي القارة الآسيوية، وهي تتكون من عدة جزر في المحيط الهادي، أبرزها الجزر الكبرى، وهي: هنشو، وهوكايدو، وشيكوكو، وكيوشو، وغيرها. وتبلغ المساحة الإجمالية لليابان ١٤٣,٠٠٠ ميل مربع، وأهم المدن اليابانية: مدينة طوكيو العاصمة، وأوزاكا، ويوكوهاما[١].

وترجع بداية اهتمام الإمبراطورية اليابانية بالبلاد العربية والإسلام، منذ تركت هذه الإمبراطورية العزلة التي كانت تعيشها لأكثر من ثلاثة قرون ونصف، والتي انتهت بظهور النهضة العلمية الحديثة فيها، أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، مع انطلاقة عصر الإمبراطور ميجي عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٨م. عند ذلك أخذت اليابان تطرق أبواب العالم بشدة، حتى تجد لها مكاناً في هذا العالم، يؤكد على وجودها. واستطاعت جيوشها الانتصار على الصين في عام ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، ثم على روسيا الدولة الكبرى في عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، لتعترف الدولتان: الصين وروسيا، بالنفوذ الياباني، الذي ظهرت معه اليابان كقوة حربية خطيرة أمام العالم، في منطقة شرقي آسيا، فكانت نقطة التحول في تاريخ اليابان الحديث والمنطقة، مع بداية القرن العشرين الميلادي[٢].

أدت هذه الحروب، وهذه الانتصارات، إلى وضع اليابان على قدم المساواة مع الدول الأوروبية، التي تستعمر منطقة شرقي آسيا؛ حيث بدأت هذه الدول - هي الأخرى - تخطب ود اليابان، وتعترف لليابان بالنفوذ والقوة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، خاصة بعد الاتفاقية الإنجليزية اليابانية عام ١٣١٩هـ/١٩٠٢م، التي اعترفت خلالها بريطانيا العظمى بنفوذ اليابان[٣].

وفي ظل هذه القوة، وهذا الاعتراف الدولي، بدأت اليابان - هي الأخرى - تخاطب أماكن عديدة من العالم، كانت مجهولة بالنسبة لها، ومن بينها العالم العربي، الذي بدأت تتعرف عليه في تلك الفترة، من خلال الدين الإسلامي، عندما أرسل السلطان عبدالحميد

---

(١) ملحق رقم (١) خريطة توضح موقع اليابان.
• أيضاً: حسن أبو العينين: جغرافية العالم الإقليمية – آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٤٨٢.

(٢) فاروق أباظة: محاضرات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٦٠.

(٣) فيشر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ١٧٨٩ -١٩٥٠، ترجمة: أحمد هاشم والضبع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤٠١.

الثاني - باسم الدولة العثمانية - أول بعثة إسلامية إلى اليابان عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، ثم من خلال الحروب اليابانية، وخاصة مع روسيا عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، التي كانت أحد العوامل المهمة في التعرف أكثر على الإسلام، حيث كان هناك عدد من الجنود المسلمين في الجيش الروسي، وكان من نتيجتها بقاء بعض هؤلاء الجنود في اليابان، وتزاوجهم باليابانيات، وإقامتهم لأول مسجد في الأراضي اليابانية عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، والتي تبعها وصول أول حاج ياباني إلى الأراضي المقدسة الإسلامية، في شبه الجزيرة العربية، وهو «الحاج عمر ياما أوكا»، في عام ١٣٢٧هـ/ ديسمبر ١٩٠٩م(٤).

تلك هي إمبراطورية اليابان، التي أصبحت فيما بعد، برغم ما تعرضت له من نكبات، خاصة في الحربين العالميتين، قدوة تنشد الدول صداقتها، ومن بينها المملكة العربية السعودية.

- **أولاً: بداية العلاقات السعودية اليابانية:**

في تلك الأثناء، كان الملك عبدالعزيز آل سعود قد بدأ رحلة تأسيس الدولة السعودية؛ فبعد استرداد الرياض عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، قام بضم الحجاز في عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م، وذاعت شهرة النظام الجديد الذي وضعه، وما أصبحت تتمتع به هذه البلاد من استقرار، وبدأ قناصل الدول المعتمدة في المنطقة يرسلون بالتقارير العديدة إلى دولهم عن الدولة السعودية، وكان من بينهم قنصل الحكومة اليابانية في مدينة بورسعيد المصرية، الذي أرسل في ١٣٤٥هـ/ ديسمبر عام ١٩٢٧م تقريراً إلى وزارة الخارجية اليابانية، تناول فيه التطورات الجديدة في الحجاز، بعد ضم الملك عبدالعزيز آل سعود لها. وركز التقرير على المبادئ الأساسية التي وضعها الملك، والإصلاحات الداخلية للدولة السعودية، وامتدح حياة الاستقرار التي بدأ الشعب والحجاج يشعرون بها، في ظل حكم الملك عبدالعزيز، وكذلك الفوائد التي ستعود على البلاد العربية الإسلامية، والتي ستنعكس على بقية شعوب العالم(٥).

---

(٤) صالح بن مهدي السامرائي: الإسلام في اليابان – التاريخ والانتشار، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية التي عقدت بالمعهد العربي الإسلامي في طوكيو عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ونشر بالسجل العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ، ص٢٧١.

(٥) تقرير مرسل من القنصل الياباني في مدينة بورسعيد المصرية إلى وزارة الخارجية اليابانية في ١٧ ديسمبر ١٩٢٧م، ومحفوظ في ملفات الخارجية اليابانية، طوكيو، وثيقة رقم ١٥٧.

• نقلاً عن فهد السماري: العلاقات السعودية اليابانية رؤية مبكرة ١٩٢٧-١٩٣٩م، بحث نشر ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، الرياض، ٢٠٠٣م، ص١٨٣.

ولقد كان هذا التقرير من البدايات الأولى للاهتمام الياباني بالدولة السعودية، ذلك الاهتمام الذي بدأ يأخذ طريقه مع نمو اليابان الاقتصادي، وتطور ظهورها كقوة في منطقة شرق آسيا، ولعل من أبرز الاهتمامات في العلاقات المبكرة بين البلدين، هو رحلات الحج التي قام بها العديد من اليابانيين، التي وردت في كتاب لليابانى «تاكيشي سوزوكي»، الذي أسلم تحت اسم «محمد صالح»، وكانت هذه الرحلات، أحد العوامل لانتشار الإسلام في اليابان(٦).

تلك الاهتمامات التي أخذت طريقها مع تطور الدولة السعودية، وزيادة علاقاتها الخارجية، خاصة بعد تأسيس وزارة الخارجية، كأول وزارة سعودية عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م، واختيار الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود لتوليها،(٧) وتبع ذلك إعلان الملك عبدالعزيز توحيد البلاد تحت مسمى: «المملكة العربية السعودية»، عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، وإظهار اهتمام المملكة بعلاقاتها الخارجية(٨).

وفي تلك الفترة المبكرة، توجت الاتصالات السعودية اليابانية بدعوة رسمية من الحكومة اليابانية، إلى حكومة المملكة العربية السعودية، لحضور الاحتفال الرسمي لافتتاح أول مسجد في العاصمة اليابانية طوكيو، في مايو من عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م(٩)، وأرسل الملك عبدالعزيز آل سعود سفيره في لندن، الشيخ حافظ وهبة، ليمثل حكومة المملكة العربية السعودية في هذه المناسبة(١٠).

وقد كان من نتيجة ذلك التواصل المبكر في عهد الملك عبدالعزيز، وقيادة الأمير فيصل للدبلوماسية السعودية، إرسال أول بعثة يابانية لزيارة المملكة العربية السعودية في العام التالي، برئاسة «ماسويوكي يوكوما» الوزير المفوض الياباني لدى الحكومة المصرية، وهي الزيارة التي تمت في صفر ١٣٥٨هـ / أواخر مارس ١٩٣٩م، وتناول فيها دعم

---

(٦) للمزيد انظر: تاكيشي سوزوكي: ياباني في مكة، ترجمة: سمير عبد الحميد وسارة تاكاهاش، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

(٧) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢٨ رجب ١٣٤٩هـ.
• أيضاً:
-F.O. 1371/15292, From Faisal To Ryan , Dec 18, 1930.

(٨) انظر ملحق رقم (٢) مرسوم توحيد المملكة.

(٩) فهد عبدالله السماري: المرجع السابق، ص١٨٩.

(١٠) الشيخ حافظ وهبة: كان يعمل مستشاراً للملك عبد العزيز آل سعود ثم اختاره للعمل كوزير مفوض للحكومة السعودية لدى الحكومة البريطانية في لندن عام ١٩٣٢م.
• انظر: فاروق أباظة: حافظ وهبة مستشار شخصي للملك عبد العزيز آل سعود ١٩٢٣-١٩٥٣م، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص١٢٠.

العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال المباحثات التي جرت في جدة والرياض، واللقاء مع الملك عبدالعزيز والأمير فيصل نائب الملك في الحجاز، ووزير الخارجية وبعض المسؤولين السعوديين[١١]. ولعل من أبرز أهداف زيارة هذه البعثة، التي كان في عضويتها السيد «ميتسو تشي» المهندس بوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية، الاطلاع حيث ،على الأوضاع في المملكة، وتطوير العلاقات فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية[١٢] .كانت اليابان قد برعت وتفوقت في مجالات عديدة

إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية في نفس العام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، ودخول اليابان لهذه الحرب بجانب ألمانيا وإيطاليا، وهزيمتها مع نهاية الحرب في أعقاب ضربها بالقنابل الذرية الأمريكية في عام ١٣٦٥هـ/ أغسطس عام ١٩٤٥م، قد عمل على تأخير إقامة العلاقات السعودية اليابانية بصفة رسمية في عهد الملك عبدالعزيز، إلى أن خرجت اليابان من كبوتها بعد الحرب، وتم توقيع أول معاهدة بين البلدين في رجب ١٣٧٣هـ/ مارس عام ١٩٥٤م، وبتوجيهات من الأمير فيصل بن عبدالعزيز ولى العهد ووزير الخارجية آنذاك، وبدأت معها العلاقات الدبلوماسية رسمياً، وقامت اليابان بتعيين «يوتاكا تسوتشيدا» سفيرها في مصر، ليكون أول وزير مفوض لدى المملكة العربية السعودية عام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، والذي قام بدور فعال في دعم العلاقات .بين البلدين[١٣]

ومع بداية العلاقات الرسمية السعودية اليابانية، بدأت الاتفاقيات الاقتصادية تأخذ طريقها بين البلدين، خاصة وأن اليابان تركت حياة الريادة العسكرية في القارة الآسيوية، لتتجه بقوة بعد الحرب العالمية الثانية نحو الريادة الاقتصادية، ووجدت نفسها مدفوعة للتعامل مع الشعوب الإسلامية التي تعيش في هذه المنطقة[١٤].

وحيث إن شعوب هذه المنطقة، كانت ترتبط بعلاقات وثيقة - بحكم الإسلام - مع المملكة العربية السعودية، وخاصة إندونيسيا وماليزيا، فقد ساعد ذلك على تطور

(١١) للمزيد انظر: ايجيرو ناكانو: الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤١٦هـ.

(١٢) فهد عبدالله السماري وآخرون: موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض ، ١٩٩٩م، ص٧٨.

(١٣) سمير عبد الحميد نوح: جذور العلاقات السعودية اليابانية، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، السجل العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٣٠٤.

(١٤) أنور ماجد عشقي: العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليابان تشكل ضرورة إستراتيجية، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، السجل العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٢٠٣.

العلاقات السعودية اليابانية. ولما كانت المملكة العربية السعودية – أيضا - من أكبر منتجي النفط في العالم، فقد كانت هناك رغبة لدي الدولتين - السعودية واليابانية - للتعامل في مجال الطاقة والنفط، وهو الأمر الذي وافقت عليه الحكومة السعودية، خاصة بعد نجاح سياستها البترولية في تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح، عقب الاتفاقية التي وقعتها مع الشركات الأمريكية في عام ١٣٧٠هـ/ ديسمبر عام ١٩٥٠م[١٥]. والتي عن طريقها أصبحت المملكة أول دولة في المنطقة، تحصل على أكثر من النصف من إيرادات البترول من الشركات الأجنبية[١٦]، حيث ارتفعت نسبة دخل المملكة من النفط في عام ١٩٥٠م من مليون دولار إلى ١١٠ ملايين دولار عام١٩٥٢م[١٧].

هذه الأمور كانت وراء المزيد من التعاون السعودي الياباني في مجال الطاقة، وذلك عندما قدمت الشركات اليابانية عرضها لعقد اتفاقيات بترولية مع المملكة، تزيد في نسبة أرباح المملكة عن النصف، مما يجعلها تتفوق على الشركات الأمريكية. وبالفعل، دخلت في مفاوضات بين الطرفين، انتهت بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة (السعودية الكويتية)، في عام ١٣٧٧هـ/ أكتوبر ١٩٥٧م، وبنسبة ٥٦٪ من الأرباح للحكومة السعودية، وموافقة الشركات اليابانية على تعديل أفضل من ذلك[١٨].

وصاحب هذا الاتفاق تطور في التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وبإشراف وتوجيهات الأمير فيصل وزير الخارجية، حيث أسست المملكة العربية السعودية سفارة لها في مدينة طوكيو العاصمة اليابانية في ١٣٧٨هـ/ يناير ١٩٥٨م، وعينت أسعد فقيه سفيراً لها في اليابان، وهو الأمر الذي قابلته الحكومة اليابانية بمثله؛ حيث أسست سفارة لها في مدينة جدة في ١٣٨٠هـ/ يناير ١٩٦٠م، وعينت السيد «تسوتشيدا» كأول سفير لها. وفي الوقت نفسه، قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز بزيارة اليابان، تأكيداً للعلاقات الطيبة بين البلدين[١٩].

---

(15) American Foreign Policy Current Document 1950, Vol "IV", Memorandum By The Adviser On Political Relations "Murray", Washington , Dec 14, 1950.

• أيضاً: جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع ١٩٤٥-١٩٧١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٤٠.

(١٦) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩١م، ص٨٨.

(17) Holden , D. : The House Of Saud, London, 1981, P. 15.

(١٨) ميمونة خليفة الصباح: الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، جامعة الكويت، ١٩٨٨م، ص١٠٨.

(١٩) عبدالرحمن الحمودي: الدبلوماسية والمراسم السعودية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١٨٦.

وبالتالي جاءت الانطلاقة في العلاقات السعودية اليابانية اقتصادية، نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته اليابان، وكانت تسير عليه في تلك الفترة، التي وصلت فيها لأن تكون دولة رائدة، ليس في منطقة شرق آسيا فحسب، وإنما على مستوي العالم، ولقد أيقنت المملكة العربية السعودية بهذه الحقيقة جيداً، وبدأت تعمل على المزيد من تطور العلاقات السعودية اليابانية.

- **ثانياً: الملك فيصل وزيارته لليابان:**

في ظل الانطلاقة اليابانية، كانت الأحداث متسارعة في المملكة العربية السعودية، والتي انتهت بتولي الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ/ ٢ نوفمبر ١٩٦٤م[٢٠] ، وبرغم أنه أصبح ملكاً، إلا أنه احتفظ بإدارة العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية، ولعل ذلك من سابق خبرته الطويلة في إدارة هذه العلاقات، وتأسيسه للعديد منها منذ أرسله والده الملك عبدالعزيز آل سعود، لتمثيله في احتفالات القوى الكبرى، بالانتصار في الحرب العالمية الأولى، وهي زيارته الأولى للخارج عام ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م[٢١]، فكانت الانطلاقة التي جعلته ينال ثقة والده، لإدارة العلاقات الخارجية السعودية، وبالتالي كان مؤسساً لهذه العلاقات، مع العديد من دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، فهو أول مسؤول سعودي، يزور بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد السوفيتي «روسيا»، والولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن البلاد العربية والإسلامية، حتى استحق لقب الأب الفعلي للدبلوماسية السعودية[٢٢].

ولما كانت المنطقة العربية قد شهدت الكثير من الأحداث عقب توليه، وأبرزها الصراع العربي الإسرائيلي، فكان اهتمام الملك فيصل بدعم علاقات المملكة الخارجية، وتجنيدها لخدمة القضية الفلسطينية، وخاصة بعد هزيمة يونيو ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، واحتلال بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس من الأردن، وقطاع غزة من مصر، مع شبه جزيرة سيناء، بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية، فكان توجه الفيصل

(20) De Gaury, G. : Faisal, King Of Saudi Arabia, Arther Baker Limited, London, 1966, P. 130.

(21) Sheean, V. : Faisal The King And His Kingdom, Universal Press Of Arabian, London, 1975, P. 80.

(٢٢) للمزيد عن الملك فيصل والعلاقات الخارجية، انظر: عبد الحكيم الطحاوي: الملك فيصل العلاقات الخارجية السعودية، الطبعة الثالثة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.

نحو المزيد من الدعم الدولي للقضية العربية، وكانت زيارته لليابان ليس كأول مسؤول سعودي، وإنما أول حاكم عربي يزور اليابان[٢٣].

ولقد تزامنت زيارة الملك فيصل لليابان مع الكثير من الأحداث، التي ارتبطت بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة ذلك التعنت الإسرائيلي، في التوصل إلى حل، أو قبول مبادرات السلام، لإنهاء هذا الصراع، في ظل الضغط الدولي على إسرائيل، وعدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة. ويبدو أن الملك فيصل كان قد قرأ المشهد جيداً، حينما أراد القيام بأكبر جولة عالمية لحاكم في العالم، جعل الجانب الأكبر منها لدعم القضية الفلسطينية، من أجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهي الجولة التي شملت عددا كبيرا من الدول عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م؛ فبدأت بإيران، ثم التوجه شرقاً، والعودة من مصر غرباً، لتشمل هذه الجولة العديد من الدول، ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينها اليابان وغيرها.

ولقد بدأت زيارة الملك فيصل إلى اليابان في ٢٢ ربيع الأول ١٣٩١هـ/٢٠ مايو ١٩٧١م[٢٤]. واستقبله الإمبراطور هيروهيتو, وإذا كانت هذه الزيارة قد اتخذت الطابع الرسمي للزيارات على هذا المستوى، والمباحثات التي أجراها الملك فيصل مع رئيس الوزراء الياباني «ساتو»، حيث تناولت سبل التعاون بين البلدين في شتى المجالات، للاستفادة السعودية من الخبرات اليابانية[٢٥]، إلا أن الملك حرص على توضيح وجهة النظر العربية للقضية الفلسطينية، أمام القيادة اليابانية، التي كانت تجهل أبعادها، من أجل البحث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي، حسب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في عام ١٣٨٧هـ/ نوفمبر ١٩٦٧م[٢٦]، وبجانب ذلك، فإن الملك فيصل أعطى هذه الزيارة الصبغة الإسلامية في تلك الفترة، حيث كان التوجه الإسلامي هو الطابع الرئيس للعلاقات السعودية نحو العالم[٢٧].

الأمر الذي يضعنا أمام زيارة من نوع خاص، تعمل على حوار الحضارات العربية الإسلامية باليابانية، ولقد تمثل ذلك في حرصه على نشر روح الإسلام في هذه البلاد، التي

(٢٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٩١هـ .

(٢٤) جريدة أم القرى: العدد السابق.

• أيضاً: انظر ملحق رقم (٣) صور الملك فيصل مع الإمبراطور ورئيس الوزراء الياباني

(٢٥) جريدة الندوة السعودية: العدد الصادر بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٩١هـ .

(٢٦) عبدالرحمن الحمودي: المرجع السابق، ص٩٦٧.

(27) Belling , W. : King Faisal and Modernization Of Saudi Arabia, London, 1979, P. 203.

وجدها أرضاً خصبة للدعوة الإسلامية، فعمل على أداء صلاة الجمعة في مسجد طوكيو، واللقاء مع كبار رجال الجاليات الإسلامية، ودراسة أحوالهم في اليابان[٢٨].

وكان لهذه الزيارة أثرها البالغ في دعم العلاقات السعودية اليابانية، حيث وضعت الأسس التي قامت عليها هذه العلاقات، وامتدت لسنوات طويلة في شتى المجالات؛ حيث ظهرت نتائجها المباشرة على مختلف المجالات، وأبرزها السياسية؛ حيث تحولت مواقف اليابان لدعم العرب في الصراع العربي الإسرائيلي، والاقتصادية في العديد من الاتفاقيات الثنائية، للاستفادة السعودية من التجربة اليابانية، وشملت كذلك المجالات الثقافية؛ فقد أرسل الملك فيصل وفداً من علماء المسلمين، من جنسيات: سعودية، ومصرية، وسورية، وسودانية، وباكستانية، إلى اليابان، لتأسيس أول مركز إسلامي متكامل في اليابان، وكان من أبرز أعماله، إصدار ترجمة لمعاني القرآن الكريم باللغة اليابانية، في نفس العام الذي شهد اهتمام العالم بالمملكة العربية السعودية، وقيادتها لحرب البترول في عام ١٣٩٣هـ/ أكتوبر عام ١٩٧٣م، مما زاد من اهتمام اليابانيين بالإسلام[٢٩].

ولذا، فقد كانت زيارة الملك فيصل، بداية حركة ثقافية نشطة بين البلاد الإسلامية بصفة عامة، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة مع اليابان، للتبادل الحضاري؛ حيث شملت العديد من النواحي الثقافية، والتبادل العلمي بين طلاب الجامعات. وفي المجال السياسي، أظهرت اليابان الموقف المؤيد للحق العربي في صراعه من أجل القضية الفلسطينية، ووصف الملك فيصل الموقف الياباني، بأنه موقف من دولة صديقة، وأن اليابان ستحصل على كل ما تحتاج إليه من البترول[٣٠].

أما المجال الاقتصادي، فقد أرسلت اليابان وفداً رفيع المستوى، لدراسة مدى إسهامات اليابان في الخطة الخمسية السعودية، وخاصة في نواحي التصنيع، واستصلاح الصحراء، والخدمات الطبية والتعليمية والمالية. ولعل قيادة الملك فيصل لحرب البترول عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، وبروز المملكة كأكبر دولة بترولية في العالم، زاد من حرص اليابان على التعاون مع المملكة العربية السعودية، ودعم العلاقات معها؛ فكان تشكيل أول لجنة رسمية مشتركة لدراسة المشروعات الاقتصادية[٣١]، التي وصلت بالمملكة، لأن

---

(٢٨) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٩١هـ.

(٢٩) صالح مهدي السامرائي: الإسلام في اليابان، ص٢٨١.

(30) Kumio Katakura : Japan and The Middle east, Tokyo, 1991, P. 79.

(31) Kumio Katajura : Ibid, P. 95.

تكون الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة، من حيث حجم التبادل التجاري مع اليابان.

وهكذا كانت زيارة الملك فيصل إلى اليابان، انطلاقة جديدة نحو علاقات وثيقة بين البلدين – المملكة العربية السعودية، واليابان – ساعدت على بروز موقف اليابان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة عندما اشتعلت حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م.

- **ثالثاً: أثر الزيارة على موقف اليابان من حرب**

: رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م

كان لزيارة الملك فيصل لليابان، الأثر المهم على تطور موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، حيث عملت على وضع الأسس الحقيقية للعلاقات السعودية اليابانية. وكما ذكرنا، فقد جعلت اليابان الشريك الثاني للمملكة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية في النواحي الاقتصادية؛ ولذلك انعكست – وبجدارة - على موقف اليابان من الحرب، والصراع العربي الإسرائيلي، والذي اتضح عند قيام حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، وعلى النحو التالي:

أ - حرب أكتوبر ١٩٧٣م وحظر البترول:

كانت حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر١٩٧٣م، تمثل الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، من سلسلة حروب الصراع العربي الإسرائيلي، وقد وقعت هذه الحرب يوم العاشر من رمضان عام ١٣٩٣هـ/ السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م، عندما استطاعت الدول العربية توحيد صفوفها، لاستعادة كرامتها التي أهدرت من جراء حرب يونيو عام ١٩٦٧م. وقد استطاعت البلاد العربية بصفة عامة، ومصر وسوريا ومعهما المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، القيام بالدور الأكبر في تطورات هذه الحرب، منذ مرحلة الإعداد لها، التي بدأت مع نهاية عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، وبداية عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م؛ حيث بدأ العالم يشعر فيها بحدوث أزمة قادمة في الطاقة، ستترك أثرها ليس على القوى الصناعية في أوربا واليابان فقط، ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها[٣٢]، ولذلك أخذت هذه الدول تدرك أهمية دول منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، المنطقة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي. ومع زيادة الطلب على البترول، بدأت الأنظار تتجه إلى المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فيصل، التي زادت من كمية إنتاجها في

(٣٢) محمود عـوض: الحرب الرابعة - سري جداً، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص ١٤٦.

ذلك الوقت، حتى أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط في إنتاج البترول، وصاحبة أكبر احتياطي في العالم[٣٣]، وبدأ العالم ينظر إلى الملك فيصل، على أنه الرجل الذي يضع تحت يديه صمام النفط[٣٤].

وفي تلك الفترة، كان يسود بين القوتين العظميتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ما أطلق عليه: سياسة الوفاق، التي بدأت بينهما بعد قمة ١٣٩٢هـ/ مايو ١٩٧٢م، بين الرئيسين الأمريكي نيكسون والسوفيتي برجنيف، على أنه اعتقاد، يسود بالحفاظ على حالة اللاسلم واللاحرب، في منطقة الشرق الأوسط[٣٥]، فأرادت الدول العربية تحريك الأوضاع في الصراع العربي الإسرائيلي؛ فأرسل الرئيس المصري أنور السادات بمستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل إلى الولايات المتحدة في صفر ١٣٩٣هـ/ فبراير ١٩٧٣م، للبحث عن حلول سلمية لهذا الصراع، ولكنه عاد بمقترحات أمريكية، من بينها احتفاظ إسرائيل ببعض المواقع في سيناء، وهي التي رفضتها مصر[٣٦]، عند ذلك لم يجد السادات بدا، من ضرورة التحرك، لوضع إستراتيجية جديدة للإعداد للحرب، تقوم على أساس سياسة مشتركة مع سوريا، بدعم من الملك فيصل، وأخذ السادات يعلن صراحة عن نيته في الحرب، لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، بعد فشل كل الجهود السلمية[٣٧]، وبادله نفس الإعلان الملك فيصل، من خلال تحذيرات للولايات المتحدة الأمريكية، وضمنها أن زيادة إنتاج البترول السعودي، سيرتبط بتغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل[٣٨]؛ فربطت الدبلوماسية السعودية لأول مرة، بين زيادة إنتاج البترول، وتغيير السياسية الأمريكية في المنطقة. وصرح الملك فيصل، بأن استمرار التأييد الأمريكي للصهيونية ضد مصالح العرب، هو ما سوف يجعل الدول العربية تشعر بصعوبة في الاحتفاظ بتزويدها بالنفط[٣٩]، ولذلك بدأ التنسيق المصري مع سوريا والسعودية يتضح،

---

(٣٣) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية .. في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١١٢.

(34) Belling, W. : King Faisal and Moderization Of Saudia Arabia, Croom Helm, London, 1979, P. 204.

(٣٥) محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام - الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٤.

(٣٦) محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٩٦.

(37) News Week : April 4, 1973.

(38) Washington Post : April 14, 1973.

(39) Blair, J. : The Control Of Oil, Panthen Book, New York, 1976, P. 268.

خاصة بعد زيارة الملك فيصل لمصر، ولقائه بالرئيس السادات في ربيع الثاني ١٣٩٣هـ/ مايو ١٩٧٣م[٤٠]، في الوقت الذي ما زالت الدول الكبرى تحرص على استمرار الوضع الراهن، وهو ما اتضح من بيان القمة الأمريكية السوفيتية «نيكسون برجنيف» في واشنطن، يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٣م وهو – أيضا - ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، بأنه لم يعد هناك عمل شيء، إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية في أكتوبر[٤١].

وهكذا، ومع هذه التطورات، بدأت الاستعدادات العسكرية على الجبهة المصرية والسورية، في ظل الهجوم العنيف الذي شنه الرئيس السادات على السياسة الأمريكية، وكذلك الملك فيصل، مما جعل الإدارة الأمريكية تشعر بالانزعاج لأول مرة، خاصة من تدخل الملك فيصل، ودوره في التنسيق بين دول المواجهة[٤٢]، والذي برزت هويته جيداً في اللقاء الذي جمع الملك فيصل بالرئيس السادات في الرياض، في شهر رجب ١٣٩٣هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩٧٣م، والذي جرى فيه الحديث عن قرار الحرب والخطة العسكرية، وتحديد أدوار كل منهما في الحرب[٤٣].

وفي العاشر من رمضان عام ١٣٩٣هـ / السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م، اشتعلت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، في مسلسل الصراع العربي الإسرائيلي، ونجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس باتجاه شبه جزيرة سيناء، وقامت الدول الكبرى: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، بمحاولات لتدارك الموقف عن طريق وقف إطلاق النار، وهو ما رفضته الدول العربية، التي بدأت مساعداتها تصل إلى جبهات القتال[٤٤].

ومن ناحية أخرى، فقد بدأ الملك فيصل والدول المنتجة للنفط، تتخذ القرار تلو الآخر، فيما يتعلق بخفض الإنتاج، حتى وصلت إلى حظر البترول بالكامل يوم ٢٣ رمضان ١٣٩٣هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تساعد وهنا أوجدت الحرب وتطورها، الذي وصل إلى حظر البترول، ضرورة تحديد ،إسرائيل[٤٥]

(٤٠) جريدة الأهرام: ٢٩ مايو ١٩٧٣.

(٤١) هالة أبوبكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧م – ١٩٧٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٥٨.

(٤٢) ويليام كوانت: أمريكا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧م- ١٩٧٦م، ترجمة: عبدالعظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٢٩.

(٤٣) موسى صبري: وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٣٢٧.

(٤٤) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية .. في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١١٦.

(45) Sampson, A. : The Seven Sisters “The Great Oil Companies and The World The Made“, Viking Press, New York, 1975, P. 268.

مواقف القوى الدولية والصناعية، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وكان من بينها اليابان، حيث كانت حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر١٩٧٣م، حرب البترول الأولى التي قادها الملك فيصل، نقطة تحول رئيسة، بالنسبة لسياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة، في ضوء تعرض إمدادات البترول من الشرق الأوسط لليابان، للخطر لأول مرة، فضلاً عن اعتماد الاقتصاد الياباني شبه الكامل على بترول المنطقة، في تحقيق معدلات النمو المرتفعة خلال عقد الستينيات، وذلك في ظل العلاقات السعودية اليابانية، التي أرست قواعدها زيارة الملك فيصل لليابان، عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

وفي تلك الأثناء، لم يكن لليابان خلال الفترة السابقة على حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، علاقات قوية ومباشرة مع الدول المصدرة للنفط، سوى المملكة العربية السعودية، حيث كان لها سفراء مقيمون في عدد محدود منها، ومنها: المملكة، وإيران، والعراق، والكويت. وكان سفيرها في الكويت، يتولى التمثيل غير المقيم في بقية دول الخليج: البحرين، وقطر، والإمارات، وسلطنة عمان، فضلاً عن أن اليابان، كانت تحصل على إمداداتها النفطية من خلال شركات النفط الأمريكية الكبرى، وعندما اندلعت حرب عام ١٩٧٣م، فإن اليابان نظرت في البداية للحرب، باعتبار أنها لا تعنيها، ولم تكن تتوقع أن يكون لها تداعيات عليها، وكان الاحتياطي الإستراتيجي لليابان وقت الأزمة، يكفي لمدة ٥٧ يوماً فقط، أما الاحتياطي الفعلي، فكان يكفي لمدة ٢٠ يوماً فقط[٤٦]. ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد معدل استهلاك اليابان من النفط، بدءاً من عقد الستينات، ليصل إلى نحو سبعة أمثال معدل الاستهلاك خلال عقد الخمسينيات، ووفقاً لهذا المعدل، فقد أصبحت اليابان ثالث دولة في العالم، من حيث استهلاك النفط، وذلك لمواكبة معدلات النمو العالية خلال تلك الفترة، والتي وصلت إلى نحو ١٠٪ سنوياً.

وفي ضوء المعطيات السابقة، كان لقيادة الملك فيصل لحرب البترول، ولقرار وزراء النفط بدول الخليج العربية، خلال اجتماعهم يوم ٢٠ رمضان ١٣٩٣هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، بزيادة أسعار النفط بنسبة ٧٠٪، وتخفيض إنتاجها بنسبة ٥٪ كل شهر، حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم، كان له وقع الصدمة على المسؤولين اليابانيين، خاصة مع استمرار تصدير النفط إلى الدول الصديقة،

(46) Sampson, A. : Op. Cit., P. 269.

بنفس المعدلات السابقة للحرب. لذا، كان على اليابان أن تبذل جهوداً خلال الأشهر التالية للأزمة، لإثبات أنها دولة صديقة للعرب، حتى لا ينطبق عليها احتمال فرض الحظر النفطي عليها(٤٧).

وقد واجهت اليابان خلال أزمة النفط، مشكلة نقص المعلومات الدقيقة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث إنها كانت تفتقر ليس فقط للقدرة على جمع المعلومات، وإنما أيضاً القدرة على تحليلها؛ فعلى سبيل المثال: كانت اليابان في حيرة من أمرها فيما يتعلق بتصنيفها من جانب العرب كدولة صديقة أو محايدة، غير أنه حينما أعلن وزراء النفط العرب في ٤ نوفمبر تخفيض الإنتاج بنسبة ٢٥٪ بشكل فوري، ثم نسبة ٥٪ في شهر ذي القعدة ١٣٩٣هـ/ ديسمبر ١٩٧٣م، تأكدت القيادة اليابانية أن هذا الحظر سوف يشملها(٤٨).

وهكذا كان لحرب البترول، والقرار بتخفيض الإنتاج، تأثير سلبي هائل على اليابانيين، حيث ظهر عجز واضح في بعض السلع التي اختفت من الأسواق، كالسكر، والملح، والمنظفات، رغم أنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بينها وبين التخفيض المحتمل في إمدادات النفط، وهو ما تم تفسيره في حينه بالصدمة النفسية لقرار حرب البترول، الأمر الذي دفع الشعب الياباني إلى التسارع على تخزين السلع، خاصة مع قيام وسائل الإعلام اليابانية بتأجيج الأزمة، بناء على تقارير ومقالات، اعتمدت على معلومات غير دقيقة، ومبالغ فيها، نتيجة لعدم وجود مراسلين للصحف اليابانية في دول الخليج(٤٩).

ب – التحول في موقف اليابان من العرب:

أدت هذه التطورات التي ذكرناها، إلى تزايد الضغوط الداخلية على الحكومة اليابانية، بسرعة اتخاذ خطوات مؤيدة للمواقف العربية، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي

---

(47) Belling, W. : Op. Cit., P. 209.

(٤٨) أحد الدروس المستفادة من أزمة النفط، قرار الحكومة اليابانية بزيادة أعداد المستعربين داخل أقسام اللغة العربية بالجامعات اليابانية، حيث بدأت وزارة الخارجية بإيفاد صغار موظفيها إلى الدول العربية، غير أن غالبيتهم لم يكونوا من الدبلوماسيين، وإنما من الموظفين الإداريين، مما ترتب عليه ألا يكونوا ذوي تأثير، أو يكون لديهم نفوذ كبير في عملية صنع القرار. كما أن القطاع الخاص الياباني، حرص على تعميق وجوده في المنطقة، بعد أن كان يفتقر إلى لمعلومات الدقيقة خلال الأزمة، نظراً لأن ٧٠٪ من التعاملات، كانت مع شركات النفط الكبرى، في حين أن تعاملات الشركات اليابانية المباشرة مع الدول النفطية، لم يكن يزيد عن ٢٠٪ ولم يكن لديها ممثلون مقيمون بصفة دائمة فيها، مع وضع قيود كبيرة على جمع المعلومات عن سوق النفط.

• للمزيد انظر: كوينويانا جيدا: اليابان وأزمة النفط الأولى ١٩٧٣م، ترجمة: تاكاوا ناتسومي، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٩١م، ص١٤٧.

(٤٩) كوينويانا جيدا: المرجع السابق، ص١٤٩.

من جانب الرأي العام، وجماعات الضغط، وعدد من الوزراء، وقادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان. فالرأي العام الياباني كان قلقاً للغاية من احتمال حدوث أزمة اقتصادية كبيرة، مع اختفاء بعض السلع من المحلات التجارية[٥٠]، كما كثفت جماعات الضغط الاقتصادية، الممثلة في اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية، المعروفة باسم «الكيد نران»، من ضغوطها على الحكومة؛ حيث أكد قادة هذه المنظمات خلال لقائهم برئيس الوزراء «تاناكا» أثناء أزمة النفط «أنه ليس هناك بديل عن تبني الحكومة موقفاً دبلوماسياً واضحاً إلى جانب الطرف العربي»[٥١].

وبذلت الحكومة اليابانية جهوداً مكثفة لمحاولة إرضاء الجانب العربي، لضمان معاملة اليابان كدولة صديقة؛ حيث اجتمع السفراء العرب في طوكيو بوزير خارجية اليابان يوم ٢٣ رمضان ١٣٩٣هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م، وسلموه مذكرة تطلب من اليابان تأييد الموقف العربي. كما قامت وزارة الخارجية اليابانية بإعداد بيان ذي طابع عام، يهدف إلى عدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية والعرب في نفس الوقت، من خلال تأكيد تأييد اليابان لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، ومواصلة مساعيها لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، غير أن هذا البيان لم يحظ بأي اهتمام من الجانب العربي، ونتيجة لذلك بعثت الخارجية اليابانية يوم ٢٥ أكتوبر بمذكرة إلى سفراء عشر دول عربية، تؤكد على الموقف الياباني المؤيد للحقوق العامة للشعب الفلسطيني، وتأييد قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، غير أن هذه المذكرة لم تحظ أيضاً برد إيجابي من الدول العربية.

ونتيجة لهذه الضغوط، تدرج الموقف الياباني تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط، على النحو التالي:

قررت اليابان في بداية شهر شوال ١٣٩٣ هـ/ نوفمبر ١٩٧٣م، وبالتزامن مع قيادة الملك فيصل لحرب البترول، قررت عدم تقديم قروض أو اعتمادات مالية لإسرائيل، ثم أدلى سكرتير عام الحكومة اليابانية «تيكايدو» في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣م ببيان، يعد تحولاً هاماً في سياسة اليابان تجاه الصراع في الشرق الأوسط، حيث يشير البيان إلى أن اليابان ستعيد النظر في سياستها تجاه إسرائيل، ما لم تنسحب الأخيرة من الأراضي

(50) Licklider, R.: Arab oil and Japanese Foreign Policy, Middle East Review, Vol. 18, No. 1, Fall 1985, P. 165-167.

(51) Ibid, P. 167.

التي احتلتها عام ١٩٦٧م، ويري بعض المسؤولين اليابانيين، أن هذا البيان كان بمثابة نقطة سوداء في تاريخ الدبلوماسية اليابانية، باعتبار أن صياغته تمت بناء على اقتراح من الجانب السعودي(٥٢).

وتضمنت بنود هذا البيان العناصر الآتية:

أولاً: أن الحكومة اليابانية تأمل في أن يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، من خلال التطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهي تدعو كافة الأطراف المعنية لتنفيذ ذلك، كما تؤيد التنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ثانياً: تري حكومة اليابان ضرورة الالتزام بالمبادئ التالية، لتحقيق تسوية سلمية:

- عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م.
- احترام الأمن والسلامة الإقليمية لدول المنطقة، والحاجة إلى ضمان ذلك.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ثالثاً: أن الحكومة اليابانية تحث كافة الأطراف، على بذل كافة الجهود الممكنة، لتحقيق سلام عادل دائم في الشرق الأوسط، بما يتوافق مع المبادئ السابقة، وأنها ستساهم بأقصى ما تستطيع لتحقيق ذلك، وأنها تدين استمرار احتلال إسرائيل، وأنها متابعة لتطورات الموقف في الشرق الأوسط باهتمام بالغ، وأنه في ضوء ما سيحدث من تطورات، فإن الحكومة اليابانية قد تجد نفسها ملتزمة بإعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل(٥٣).

كما أوفدت اليابان ثلاثة مبعوثين للشرق الأوسط، بعد أيام من إعلان الملك فيصل ووزير البترول بالمملكة أحمد زكي يماني، فرض الحظر الجزئي من البترول في شوال ١٣٩٣هـ/ ٤ نوفمبر ١٩٧٣م، فكان الوفد الياباني يضم السيد «تامورا» سفير اليابان السابق في السعودية، ورجل الأعمال «موريموتو» ذو الخبرة في شئون الشرق الأوسط،

(52) Licklider, R. : Op.Cit., PP. 105-106.

(٥٣) راجع نص البيان في:
Ministry Of Foreign Affairs: Statement by Chief Cabient Secretary on November 22, 1973, Tokyo, Japan, n.d.

بالإضافة إلى «ميزونو» رئيس شركة البترول العربية العاملة في السعودية، وقد التقى كل من تامورا وموريموتو بمسؤولين على مستوى عالٍ في المملكة العربية السعودية والكويت[٥٤]؛ حيث طلبت السعودية، وبتوجيهات من الملك فيصل، ضرورة أن تعيد اليابان النظر في علاقتها بإسرائيل، في حالة امتناع الأخيرة عن الانسحاب من الأراضي وبضرورة حدوث تغير في سياسة اليابان تجاه إسرائيل، قبل انعقاد القمة ،العربية[٥٥] العربية في الجزائر في ٢٩ شوال ١٣٩٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣م، وهدد المسؤولون السعوديون بفرض حظر نفطي شامل على اليابان، من جانب دول الأوبك، ما لم ترضخ .لهذا الطلب[٥٦]

ومع استمرار فرض الحظر الفعلي الجزئي للبترول على اليابان، بعد صدور بيان «تيكايدو» في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣م، قام نائب رئيس الوزراء «ميكي» بجولة في عدد من الدول العربية، شملت: المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، والإمارات، والكويت، وقطر، والعراق، إضافة إلى إيران، بهدف إقناع زعمائها بمعاملة اليابان كدولة صديقة، وإلغاء الحظر النفطي الجزئي الذي فرضته، وذلك من خلال التأكيد على أن سياسة اليابان الجديدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، جاءت في إطار بيان الحكومة الصادر في ٢٢ نوفمبر، وقد أثمرت هذه الجولة عن صدور قرار منظمة أوبك للدول العربية المصدرة للنفط في ٢٥ ديسمبر، بتصنيف اليابان كدولة صديقة، وإلغاء القرارات الخاصة بتخفيض الإنتاج[٥٧].

ومن الواضح، أن هذا التحول في الموقف الياباني تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، كان مبعثه سياسة الملك فيصل إبان الحرب، من ناحية، والرغبة في تأمين إمدادات البترول لليابان، من ناحية أخرى؛ حيث يعد بيان ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣م، بمثابة أول بيان شامل، يحدد موقف اليابان تجاه هذا الصراع، بل إنه كان أكثر البيانات الصادرة عن الدول

(54) Campbell, W. : Japan and The Middle East, in : Robert Ozaki and Walter Arnold (eds), Japan's Foreign Relations, "A Global Search For Economic Security", Boulder, West View Press, 1985, P. 37.

(55) Licklider, R. : Political Power and Arab Oil Weapon, Op.Cit., P. 180.

(56) Yoshitsu, M. : Caught in The Middle East, Lexington, M.A.D.C. Health Company, 1984, P. 5.

(٥٧) للمزيد حول جولة ميكي في المنطقة يمكن مراجعة:

• Yoshitsu, M.: Caught in The Middle East, Lexington, M.A.D.C. Health Company, 1984, P. 8.

• أيضا: محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام.. الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨م – ١٩٧٨م، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٣٧٦.

الصناعية السبع الكبرى، تعاطفاً مع المواقف العربية، خاصة أنه أول قرار مستقل، يتعلق بالسياسة الخارجية لليابان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[٥٨]، حيث يفسر بعض المحللين استقلالية القرار الياباني، واتخاذ مواقف تختلف عن مواقف حليفتها الرئيسة، الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء عدم وجود لوبي يهودي داخل اليابان، يمكن أن يؤثر على مواقف اليابان تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي[٥٩].

ورغم تقدير بعض المحللين، أن بيان ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣م، لا يعدو أن يكون مجرد تكرار لمواقف اليابان المعلنة قبل حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، إلا أنه من الملفت للنظر، أن اليابان حرصت منذ صدور القرار ٢٤٢ بعد حرب عام ١٩٦٧م، على عدم توضيح موقفها تجاه الغموض الذي اكتنف بنود القرار، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من أراض محتلة، في حين أن بيان ٢٢ نوفمبر قد أشار إلى ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، مما يمثل تطوراً مهماً في الموقف الياباني تجاه المشكلة الفلسطينية[٦٠].

ولعل المغزى الرئيس لصدور البيان، أنه عكس لأول مرة في تاريخ العلاقات اليابانية – الأمريكية منذ عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م، تضارباً في الرؤى والمصالح بين البلدين، بعد رفض اليابان الاستجابة لطلب وزير الخارجية الأمريكي «كيسنجر»، خلال زيارته لليابان في شوال ١٣٩٣هـ/١٤ نوفمبر ١٩٧٣م، بعدم تضمين البيان الذي تعتزم اليابان إصداره حول الشرق الأوسط، أية إشارة إلى إعادة النظر في العلاقات، أو سياستها مع إسرائيل، وعدم مطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة؛ فلأول مرة تتخذ الحكومة اليابانية موقفاً خارجياً مستقلاً عن الولايات المتحدة، وذلك رغم طلب الأخيرة بشكل غير رسمي من خلال سفير اليابان بواشنطن، بأن تقوم اليابان بالتنسيق المسبق معها، وبأن تتخذ مواقف متعاطفة مع الجانب العربي. وخلال لقائه بنظيره الياباني، أكد كيسنجر على ضرورة توحيد الصف، والتنسيق فيما يتعلق بموضوع إمدادات النفط، خاصة وأنه قد جاء إلى اليابان، بعد زيارته للدول العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية يوم ٨ نوفمبر، والتي وجد فيها رفض الملك فيصل رفع الحظر بدون التوصل

(58) Licklider, R. : Op. Cit., P. 152.

(59) Manubu, Sh. : Japan's Middle East Policy, Japan Quarterly, No. 4 October 1988, P. 385.

(60) Fakhry, M. : Japan's Policy Toward The Arab Israel Conflict Athesis Presented To The Economics Political.

إلى اتفاق للتسوية[٦١]، كما اجتمع كيسنجر مع رئيس الوزراء « تاناكا»، حيث طلب منه بوضوح، ألا تتخذ اليابان أية مبادرات دبلوماسية. وابلغه بأن انتهاج اليابان سياسات متعاطفة مع العرب، سيؤدي إلى ممارسة اللوبي اليهودي الأمريكي ضغوطاً على الإدارة، قد تخلق فجوة في العلاقات اليابانية – الأمريكية.

وفي المقابل، شرح «تاناكا» للوزير الأمريكي بالتفصيل وضع اليابان الصعب، في حالة فرض حظر نفطي عليها مما سيلحق أضراراً جسيمة بالقطاع الصناعي في اليابان، وسيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو فيها بشكل كبير، وأعرب عن اعتقاده بأن اليابان ينبغي أن تنتهج سياسة جديدة لتعميق العلاقات الودية مع الدول العربية، بما يضمن المحافظة على المصالح القومية لليابان[٦٢]، واستفسر تاناكا عما إذا كان من الممكن للولايات المتحدة، أن تؤمن إمدادات النفط التي تحتاجها اليابان، فرد كيسنجر باستحالة تحقيق ذلك، فعقب تاناكا بأن اليابان ستكون مضطرة عندئذ لانتهاج سياسة خارجية مستقلة، وهو ما تمخض عنه بيان نوفمبر ١٩٧٣م، وردت الحكومة الإسرائيلية بشكل قوي على البيان الياباني، بإصدار بيان شديد اللهجة في ٢٥ نوفمبر، يشير إلى أن المبادئ التي وردت في هذا البيان تخرج عن سياسة الحياد التي ظلت اليابان تتبعها تجاه أطراف الصراع[٦٣]، وأن هذه السياسة الجديدة، لا تؤثر فقط على العلاقات بين البلدين، وإنما أدت بالفعل إلى بروز قلق بالغ، داخل قطاعات واسعة في مختلف دول العالم[٦٤].

وقد شهد الموقف الياباني تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة، وتجاه مسألة حق الشعب الفلسطيني، في تقرير المصير بصفة خاصة، تحولاً كبيراً منذ زيارة الملك فيصل لليابان، التي سبقت أزمة النفط عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، حيث أشار رئيس وزراء اليابان «ميكي» في خطاب له في ذي الحجة ١٣٩٣هـ/ يناير ١٩٧٤م، إلى أنه رغم تأييد اليابان القرار رقم ٢٤٢، الذي يشير إلى لقضية الفلسطينية، على أنها مجرد قضية لاجئين، فإن المطلوب الآن هو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وحل مسألة القدس من خلال المفاوضات السلمية[٦٥].

---

(٦١) إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، ط١، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٥.

(62) Fakhry, M. : Op. Cit., P. 70.

(٦٣) جريدة الأهرام المصرية: العدد الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣م .

(64) Fakhry, M. : Op. Cit., P. 71.

(65) Fakhry, M. : Op.Cit., PP. 140-150.

وهكذا كانت سياسة الملك فيصل تجاه اليابان، أحد العوامل المهمة لتحول اليابان إلى تأييد الحق العربي، في الصراع العربي الإسرائيلي، منذ نشأته، وحتى حرب ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

ولعله جاءت تأكيدات متتالية من المسؤولين اليابانيين، حتى فيما بعد وفاة الملك فيصل، حول إعلان تأييد حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ فقد حرص وزير خارجية اليابان، في معرض تعليقه على التوصل لاتفاقية فض الاشتباك الثاني، بين مصر وإسرائيل، على الإشارة في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر عام ١٩٧٥م، إلى ضرورة التوصل إلى حل شامل للصراع العربي– الإسرائيلي، وأن ذلك يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في ميثاق الأمم المتحدة، كما أشار في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر عام ١٩٧٦م، إلى أن تحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، يتطلب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٦٦].

وكان سفير اليابان في الأمم المتحدة، قد أشار في حديثه أمام مجلس الأمن في يناير عام ١٩٧٦م، إلى أن القضية الفلسطينية، هي لُب الصراع في الشرق الأوسط، وأنه بدون تسويتها، فلا يمكن حل هذا الصراع، وأن هذه التسوية يجب أن تقوم على أساس حق تقرير المصير، وأنه لا يمكن تسوية المشكلة الفلسطينية، بدون احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٦٧].

وحينما وقعت مصر وإسرائيل على اتفاقيتي كامب ديفيد في١٣٩٨هـ/ سبتمبر١٩٧٨م، ثم على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في ١٣٩٩هـ/ مارس عام ١٩٧٩م، حرصت الحكومة اليابانية على تأكيد أن هذا التطور، يعد مجرد خطوة أولى تجاه تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وأنه يجب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ القرار رقم ٢٤٢، لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وفي سابقة هي الأولى من نوعها. وفي أقوى تصريح ياباني مؤيد للحقوق الفلسطينية منذ بيان ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤م، فقد أشار مندوب اليابان في الأمم المتحدة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك إمكانية إقامة دولة مستقلة[٦٨].

(66) Minister For Affairs of Japan Before The 31st Session of The United Nations's General Assembly, Tokyo, September 27, 1976.

(67) Remarks By Ambassador Shizuo At The Security Council On The Question Of The Middle East, Tokyo, January 14, 1976.

(٦٨) انظر: بيان سكرتير عام الحكومة اليابانية، خلال قمة كامب ديفيد عام ١٩٧٨م.
Statement By Mr. Shintaro Abe-Chief Servetary, On the Summit Meeting at Camp David, Tokyo, September 18, 1978.

ومن الجدير بالذكر، أن السلوك التصويتي لليابان، تجاه القرارات المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، قد اتسم بقدر من التغير، رغم ما قد يبدو من تصريحات المسؤولين اليابانيين خلال تلك الفترة، باتخاذها مواقف متعاطفة مع الجانب العربي، فمن بين ٤٩ قرارا صدرت عن الجمعية العامة، خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٨٩م، تحت بند: «مسألة فلسطين»، وبند «الوضع في الشرق الأوسط»، وبند: «تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة»، امتنعت اليابان عن التصويت على ٣٥ قرارا، من بينها القرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥م، الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، في حين أنها صوتت لصالح ١٤ قرار فقط، مما يعنى التقدم الكبير في موقف اليابان، الموالي للعرب، والقضية الفلسطينية.

ولعل تفسير السلوك التصويتي الياباني، للامتناع عن التصويت، مرجعه طبيعة الشخصية والثقافة اليابانية، التي حبذت مواقف وسط، لا تغضب أيا من طرفي النزاع، خاصة مع حرص اليابان على التوفيق بين نقيضين، أولهما: محاولة استرضاء الدول العربية، التي توفر أكثر من ٨٠٪ من احتياجات اليابان النفطية، وثانيهما: عدم إغضاب الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي لها ولإسرائيل، ومع ذلك، تظل المواقف اليابانية خلال تلك الفترة – نسبياً - أكثر تعاطفاً مع الموقف العربي، بالمقارنة بمواقف الدول الصناعية الكبرى.

تلك هي سياسة اليابان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ولعل ذلك يرجع إلى الدور المهم الذي قام به الملك فيصل إبان زيارته لليابان، وما تبع ذلك من اتصالات وتطورات، عملت على تعديل في موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، وما تلا ذلك من مواقف خاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، حسب تطورات المواقف، وهكذا كانت سياسة الملك فيصل، هي التي وضعت الأسس لتعديل موقف اليابان من القضية العربية.

الخاتمة

هكذا تتبعنا موضوع «**الملك فيصل والعلاقات السعودية اليابانية، وأثرها على موقف اليابان من حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م**»، وكما اطلعنا، فإن الموضوع من الأهمية بمكان، لتوضيح دور الملك فيصل، والدبلوماسية السعودية، في فتح

آفاق العلاقات مع دول العالم أجمع، والدول الكبرى، خاصة تلك التي نهضت اقتصادياً مثل اليابان.

وقد استعرضت الدراسة تعريفا عن اليابان، ثم بداية العلاقات السعودية اليابانية وتطورها، حتى أصبحت على مستوى التمثيل بسفارة في كلا البلدين. ثم أوضحنا زيارة الملك فيصل لليابان، كأول زعيم عربي يزور اليابان، وما تركته هذه الزيارة من نتائج على علاقات البلدين، والتي انعكست على موقف اليابان من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أهمها:

أولاً: إبراز دور الملك فيصل في توطيد العلاقات السعودية مع اليابان، والذي تطور منذ كان وزيراً للخارجية، حتى أصبح ملكاً، وقيامه بأول زيارة لزعيم عربي لليابان.

ثانياً: تعريف باليابان، وظهورها كقوة اقتصادية كبيرة في العالم، مما يجعلنا أمام دولة ذات ثقل اقتصادي وسياسي، يستفاد منه في خدمة القضايا العربية والإسلامية.

ثالثاً: تعريف اليابان بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، الأمر الذي جعل اليابان تتخذ سياسة ومواقف مؤيدة للعرب، وضد السياسة الأمريكية ذاتها.

رابعاً: قيادة الملك فيصل لحرب البترول ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، بعد زيارته لليابان، كانت السبب المهم في تحويل سياسة اليابان تجاه دعم القضية العربية، بعدما كانت لا تعرف عنها إلا القليل، فأصبحت تدرك مصالحها مع البلاد العربية، وخاصة البترولية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وتعمل على مزيد من التعاون معها.

خامساً: أوضحت الدراسة – أيضاً – جانبا مهما، وهو أن الملك فيصل، وأثناء زيارته لليابان، قد عمل على تطبيق الشعائر الإسلامية، للفت نظر الشعب الياباني إلى حقيقة الإسلام، مما يجعلنا أمام مسألة مهمة، وهي أنه – بذلك – سابق عصره في إرساء قواعد لحوار الحضارات، حيث بدأ حوار الحضارة العربية الإسلامية مع الحضارة اليابانية، وإرساء قواعد التعاون بين البلدين في الكثير من المجالات، ناهيك عن السياسية، فهناك الاقتصادية، بل والثقافية منها، بإنشاء المركز الثقافي الإسلامي في العاصمة اليابانية طوكيو، ليكون المنارة التي تشع، وتنقل الحضارة العربية الإسلامية إلى الشعب الياباني.

تلك هي أهم نتائج الدراسة، التي تعد من الدراسات المهمة، لأهمية دور الملك فيصل في إرساء دعائم العلاقات السعودية اليابانية، ومن ناحية أخرى، تعديل موقف

اليابان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي؛ من غير المهتم، إلى الموالي للحق العربي، والداعم للقضية الفلسطينية، وهو من أهم الأشياء التي حرص عليها الملك فيصل، إبان قيادته للدبلوماسية السعودية، وزياراته لمعظم دول العالم، طوال نصف قرن من عمر القرن العشرين الميلادي.

وتوصي الدراسة بضرورة إبراز مثل هذه الدراسات، لإفادة الباحثين، وتوضيح الحقائق حول دور الملك فيصل والدبلوماسية السعودية في خدمة القضايا العربية.

والله ولى التوفيق،،

الملاحق

ملحق رقم (١):

خريطة توضح موقع اليابان

ملحق رقم (٢)

نص مرسوم توحيد المملكة

أ – نص المرسوم الملكي باللغة العربية:

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الاعتماد على الله، وبناءً على ما رفع من البرقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا، وحباً في توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية، أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يحول اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» إلى «المملكة العربية السعودية»، ويصبح لقبنا بعد الآن «ملك المملكة لعربية السعودية».

المادة الثانية: يجري مفعول هذا التحول اعتباراً من تاريخ إعلانه.

المادة الثالثة: لا يكون لهذا التحويل أي تأثير على المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الدولية، التي تبقى على قيمتها ومفعولها، وكذلك لا يكون له تأثير على المقاولات والعقود الإفرادية بل تظل نافذة.

المادة الرابعة: سائر النظامات والتعليمات والأوامر السابقة والصادرة من قبلنا نافذة المفعول بعد هذا التحويل.

المادة الخامسة: تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز أو نجد وملحقاتها على حالها الحاضر مؤقتاً، إلى أن يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على أساس التوحيد الجديد.

المادة السادسة: على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالاً في وضع نظام أساسي للمملكة، ونظام لتوارث العرش، ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لاستصدر أوامرنا فيها.

المادة السابعة: لرئيس مجلس وكلائنا أن يضم إلى أعضاء مجلس الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الأنظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستفادة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة: إننا نختار يوم الخميس الواقع في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١هـ/ الموافق الأول من الميزان، يوماً لإعلان توحيد هذه المملكة.

ونسأل الله التوفيق،،

صدر في قصرنا في الرياض هذا اليوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى ١٣٥١هـ.

التوقيع

بأمر جلالة الملك

نائب جلالته

فيصل بن عبد العزيز آل سعود

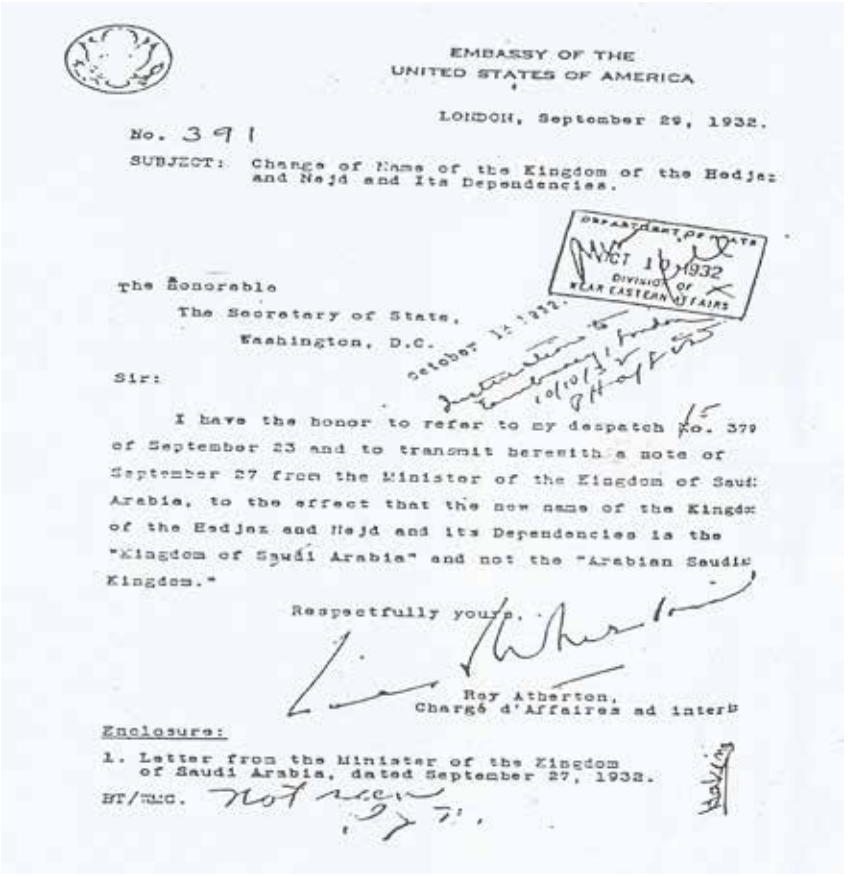

EMBASSY OF THE
UNITED STATES OF AMERICA

LONDON, September 29, 1932.

No. 391

SUBJECT: Change of Name of the Kingdom of the Hedjaz and Nejd and Its Dependencies.

DEPARTMENT OF STATE
OCT 10 1932
DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS

The Honorable
The Secretary of State,
Washington, D.C.

Sir:

I have the honor to refer to my despatch No. 379 of September 23 and to transmit herewith a note of September 27 from the Minister of the Kingdom of Saudi Arabia, to the effect that the new name of the Kingdom of the Hedjaz and Nejd and its Dependencies is the "Kingdom of Saudi Arabia" and not the "Arabian Saudian Kingdom."

Respectfully yours,

Roy Atherton,
Chargé d'Affaires ad interim

Enclosure:

1. Letter from the Minister of the Kingdom of Saudi Arabia, dated September 27, 1932.

RT/RLC.

ب- برقية باللغة الإنجليزية تفيد تغيير اسم الدولة إلى المملكة:

من السفارة الأمريكية في عدن إلى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٢م (رقم:٩٣١).

ملحق رقم (٣)

صور الملك فيصل مع إمبراطور اليابان هيروهيتو، ثم مع رئيس الوزراء الياباني.

الفيصل يلقي كلمة، طوكيو، اليابان.

امبراطور اليابنان يستقبل الفيصل.

الفيصل في اجتماع أثناء زيارته لليابان.

الفيصل يلقي خطاب أثناء زيارته لليابان.

المراجع

أولاً - باللغة العربية:

أ – الكتب:

- أحمد زكي: مؤتمر القمة العربي، مجلة العربي، الكويت، مارس ١٩٦٤م.
- إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط١، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٥م.
- أنور ماجد عشقي: العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليابان تشكل ضرورة استراتيجية، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، السجل العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ٢٠٠٣م.
- ايجيرو ناكانو: الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤١٦هـ.
- بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية.. في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة،١٩٩١م.
- تاكيشي سوزوكي: ياباني في مكة، ترجمة: سمير عبد الحميد وسارة تاكاهاش، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع ١٩٤٥م-١٩٧١م، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- حسن أبو العينين: جغرافية العالم الإقليمية - آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٤م.
- سمير عبد الحميد نوح: جذور العلاقات السعودية اليابانية، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، السجل العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ٢٠٠٣م.
- صالح بن مهدي السامرائي: الإسلام في اليابان – التاريخ والانتشار، بحث ضمن ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية التي عقدت بالمعهد العربي الإسلامي في طوكيو عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م ، ونشر بالسجل العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- عبد الحكيم الطحاوي: الملك فيصل العلاقات الخارجية السعودية، الطبعة الثالثة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.
- عبد الرحمن الحمودي: الدبلوماسية والمراسم السعودية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- فاروق أباظة: حافظ وهبة مستشار شخصي للملك عبد العزيز آل سعود ١٩٢٣م-١٩٥٣م، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
- فاروق أباظة: محاضرات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

- فهد عبد الله السماري وآخرون: موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٩٩٩م.
- فيشر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ١٧٨٩م - ١٩٥٠م، ترجمة: أحمد هاشم والضبع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.
- كوينويانا جيدا: اليابان وأزمة النفط الأولى ١٩٧٣م، ترجمة: تاكاوا ناتسومي، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٩١م.
- محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٧م.
- محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام - الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨م-١٩٧٨م، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٥م.
- محمود عـوض: الحرب الرابعة - سري جداً، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٤م.
- موسى صبري: وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ميمونة خليفة الصباح: الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، جامعة الكويت، ١٩٨٨م.
- هالة أبوبكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧م – ١٩٧٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
- ويليام كوانت: أمريكا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧م- ١٩٧٦م، ترجمة: عبد العظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.

ب – الصحف والمجلات:

- جريدة الأهرام: الأعداد المذكورة بالدراسة.
- جريدة أم القرى: الأعداد المذكورة بالدراسة.
- مجلة الصداقة اليابانية السعودية: الأعداد المذكورة بالدراسة.

ثانياً - باللغة الإنجليزية:

A – Documents:

- American Foreign Policy Current Document 1950, Vol "IV", Memorandum by The Adviser on Political Relations "Murray", Washington, Dec 14, 1950.
- F.O. 1371/15292, From Faisal To Ryan, Dec 18, 1930.
- Minister For Affairs of Japan Before The 31st Session of The United Nations's General Assembly, Tokyo, September 27, 1976.
- Ministry Of Foreign Affairs: Statement by Chief Cabient Secretary On November 22, 1973, Tokyo, Japan, n.d.

B – Books:

- Belling, W. : King Faisal and Moderization Of Saudia Arabia, Croom Helm, London, 1979.
- Blair, J. : The Control Of Oil, Panthen Book, New York, 1976.
- Campbell, W. : Japan and The Middle East, in : Robert Ozaki and Walter Arnold (eds), Japan's Foreign Relations, "A Global Search For Economic Security", Boulder, West View Press, 1985.
- De Gaury, G. : Faisal, King of Saudi Arabia, Arther Baker Limited, London, 1966.
- Fakhry, M. : Japan's Policy Toward The Arab Israel Conflict Athesis Presented to The Economics Political.
- Holden, D. : The House Of Saud, London, 1981.
- Kumio Katakura: Japan and The Middle East, Tokyo, 1991.
- Licklider, R. : Arab Oil and Japanese Foreign Policy, Middle East Review, Vol. 18, No. 1, Fall 1985.
- Manubu, Sh. : Japan's Middle East Policy, Japan Quarterly, No. 4 October 1988.
- Sampson, A. : The Seven Sisters "The Great Oil Companies and The World The Made", Viking Press, New York, 1975.
- Sheean, V. : Faisal The King And His Kingdom Universal Press Of Arabian, London, 1975.
- Yoshitsu, M. : Caught in The Middle East, Lexington, M.A.D.C. Health Company, 1984.

C – Newspaper:

- News Week.
- Washington Post.

عن الكاتب

عبد الحكيم الطحاوي (ت ٢٠٢٣) باحث مصري تخصص في التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية. تركزت دراسته على العلاقات الخارجية السعودية في عهد الملك فيصل، والعلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على دول الخليج. شغل العديد من المناصب منها عميدا لكلية الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق، ورئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة نفسها. وسبق له العمل بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وجامعة تبوك وجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. كان عضواً في الكثير من الجمعيات العلمية منها اتحاد المؤرخين العرب، اتحاد المؤرخين لدول الخليج وغيرها.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com